Journal of Environmental Studies and Researches (2022), 12(1):79-89

دورالشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

بحث مقدم لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية والإدارية

إيمان رمضان أحمدعبدالتواب, .أ.د نجلاء محمدبكر [٢],أ.د هالة أحمدعبدالعال [٣]

١- باحثة- معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

٢- أستاذ الإقتصاد - كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف - عميد معهد طيبة

٣- رئيس قسم التنمية المتواصلة - معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلي أي مدي يكون دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتطبيق علي قطاع البنوك العام في مصر

التعرف إلي واقع دور الشمول المالي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين بقطاع البنوك العام محل الدراسة

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف حقائق ثابتة ودراستها وتحليلها والخروج منها بنتائج محددة لتقديم حلولاً لمشكلة البحث، كما استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع البيانات من مفردات مجتمع البحث.

ومن اهم النتائج التي توصل إليها البحث: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بدرجة مرتفعة بين ابعاد الشمول بمتوسط حسابي (٣,٥١)وبين التنمية المستدامة بدرجة مرتفعة ايضا وبمتوسط حسابي(٣,٦١).

كلمات داله: الشمول المالي - التنمية المستدامة - قطاع البنوك العام .

Abstract:

.This study aims at how far financial inclusion plays in achieving sustainabble development goals by applying it to Egypt's public banking sector identifying the realitybof the role of financial inclusion in achieving sustainable development goals from the perspectiv of the public bankers in question in this study The researcher used the resolution descriptive approach of describing, studying,analsing and producing specific results from established facts to provide solution to the problem of a tool for collecting data from the vocabulary of the research community .The main findings of the research include:There is a statistically significant positive relationship between "dimensions of financial inclusion and ashieving sustain able development goals " with an average calculation of 3.61

Keywords: Financial incluion –Sustainable Development -public Banking sector

المقدمة

اصبحت قضية التنمية المستدامة منذ منتصف الثمانينات ومع ظهور هذا المصطلح الحديث غايةوهدف يمكن من خلالهاتطبيق كافة مفاهيم العدالة الإجتماعية والأنصاف الإنساني ونظرا لماتمر به مصر علي المستويين الاقتصادي والإجتماعي اصبح تحقيق التنمية المستدامة اكثر الحاحا مع الاوضاع الاقتصادية من تحرير سعر صرف الجنية وارتفاع سعر الطاقة وغيرها مما دعا إلي اعتماد الإستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة وإطلاقها عم ٢٠١٦ تحت عنون رؤية مصر ٢٠٣٠ وتهدف هذه الإستراتيجية أن تكون مصر من أفضل ٣٠دولة في العالم

وتسعي الدولة المصرية مؤخرا إلي تنشيط الاستثمار وخاصة المنشات الصغيرة والمتوسطة وتسعي لترويج مفهوم جديد علي الاقتصاد المصري وهو الشمول المالي وفي إطار جهود البنك المركزي المصري لإتاحة خدمات مالية ميسرة للجميع ومواكبة التكنولوجيا مثل استخدام الهاتف المحمول في عمليات الدفع الالكتروني وعمليات التحويلات المالية وإنشاء المجلس القومي للمدفوعات وتشجيع البنوك علي فتح فروع

صغيرة ومبادرة حساب لكل مواطن ومبادرة التمويل العقاري ومبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخدمات التحصيل والدفع الالكتروني الحكومي.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في غياب التمويل اللازم للمشروعات الناشئة رغم النمو الملحوظ في الاستثمارات، ما تزال المبالغ، التي يتم استثمارها في الشركات الناشئة، صغيرة وما زال رواد الأعمال الموهوبون يعانون صعوبات كبيرة في لفت الانتباه وجمع التمويل اللازم لمشاريعهم وتواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة مشكلة أكبر في جمع التمويل اللازم للتوسع، ما يضطر تلك الشركات إلى الحد من نشاطاتها والتأخر عن المكانة التي تستطيع الوصول إليها لريادة أعمالها. بالإضافة إلى زيادة الإجراءات والتعقيدات والضمانات والإجراءات الروتينية اللازمة للحصول على تمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وبتالي تسعى الدولة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في مصر عام ٢٠٣٠، حيث أنه لم تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال المشروعات الريادية بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه الشمول المالي في القضاء على البطالة وزيادة الناتج المحلي، ويقدم هذا البحث الشمول المالي كأحد أدوات التمويل الأكثر نجاحاً في تمويل المشروعات لمحدودي الدخل والمستبعدين من الحصول على الخدمات المالية الرسمية.

وعليه فإن هذه الدراسة ستحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما مدى التزام قطاع البنوك بتطبيق الشمول المالي؟
٢- ما مدى توافر المتطلبات اللازمة لتطبيق الشمول المالي في قطاع البنوك؟
٣- ما طبيعة وأبعاد التنمية المستدامة في قطاع البنوك؟
٤ - ما هي طبيعة العلاقة بين تطبيق الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع البنوك؟

هدف البحث

من العرض السابق لطبيعة مشكلة البحث يمكن القول ان الهدف الاساسي للبحث يتمثل في دراسة دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
و يتحقق من خلال الهدف السابق مجموعة من الاهداف الفرعية توجزها الباحثة فيما يلي :

١- التعرف على مدى التزام قطاع البنوك بتطبيق الشمول المالي

٢- الكشف عن مدى توافر المتطلبات اللازمة لتطبيق الشمول المالي في قطاع البنوك.

٣- توضيح طبيعة وأبعاد التنمية المستدامة في القطاع البنكي.

٤- دراسة طبيعة العلاقة بين دور الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع البنوك

أهمية البحث.

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوعة وهو التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوبا من أساليب التنمية ودعامة أساسية للنشاط الاقتصادي في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها، أم في كونها تلبي احتياجات التنمية المستدامة فيسلط هذا البحث الضوء على قضية التنمية المستدامة ومفاهيمها المتعددة فكانت أهميته للآتي:

١- أصبحت حماية البيئة ومواردها الاقتصادية وخلق الوعي البيئي والتفهم الصحيح لقضايا البيئة بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في ظل التنمية المستدامة هدفا أساسيا للإنسان ولمنفعة المجتمع.

٢- اهتمام دول العالم بالتنمية المستدامة مؤكدة من خلال عقد المؤتمرات والندوات.

٣- وتأتي أهمية البحث تجسيدا لتلك الاهتمامات البحثية في محاولة البحث تقدم أسهاما نظريا متواضعاً في موضوع التنمية المستدامة وتحليل لمؤشريها الاقتصادي والاجتماعي في مصر.

٤- يساهم تعميم الخدمات المالية من زيادة قدرة القطاع المالي والمصرفي على جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع، فيساعد ذلك كثيرا على تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية، مما ينعكس إيجابيا على مستويات الفقر والجوع، وبالتالي فإن تبني استراتيجيات تطوير القطاع المالي والمصرفي للدول العربية لقضايا الشمول المالي من شأنه أن يساهم في الارتقاء بدور هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥- تأتي أهمية الشمول المالي على ضوء الحاجة الكبيرة لتطوير استراتيجيات لتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولية الذي يساعد على مواجهة تحديات البطالة ويعزز من العدالة الاجتماعية(١).

أولاً: مفهوم الشمول المالي

يحظى الشمول المالي وإمكانية وصول نسبة كبيرة من البالغين إلى القطاع المالي الرسمي باهتمام عالمي حقيقي، كما ظهر في قمة مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٩م وإعلان ألمانيا عن التحالف من أجل الإدماج المالي في عام ٢٠١١م. (T. Arun, R,2015

وتتعدد تعريفات الشمول المالي، ومنها أنه العملية التي تضمن سهولة الوصول، والتوافر، واستخدام النظام المالي الرسمي لجميع أعضاء المجتمع.(H. T. Williams, 2017)

ويعرفه البعض بأنه حالة يستطيع فيها كل شخص الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة، والتي يتم تقديمها بأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، مع الاحتفاظ باحترام وكرامة المتعاملين .(A. Damodaran,2013)

ويرى البعض أن جوهر الشمول المالي هو ضمان توفر مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لكل فرد، وتمكينه من فهم هذه الخدمات والوصول إليها. (S.Chinnathambi,2015).

ولقد تحقق تقدم ملحوظ في الشمول المالي على الصعيد العالمي حيث قام نحو ٥١٥ مليون فرد بالغ في الفترة ما بين عامي ٢٠١٤م و٢٠١٧م، بفتح حسابات في البنوك ومؤسسات الخدمات المالية الرقمية، لترتفع نسبة مالكي الحسابات بين البالغين من ٦٢٪ عام ٢٠١٤م إلى ٦٩٪ عام ٢٠١٧م في حين كانت ٥١٪ عام ٢٠١١م.

ويعتبر الشمول المالي أحد القضايا الرئيسية التي تساعد الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة، نظراً لما يساهم به الشمول المالي بأبعاده المختلفة من إتاحة كافة الوسائل المختلفة لوصول الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع وجذب المستبعدين إلى النظام المالي من خلال مجموعة الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي مثل القروض والتحويلات المالية والادخار والتأمين والمعاشات.. الخ. وقد حظي الشمول المالي بتعريفات كثيرة من جانب العديد من الكتاب والباحثين، حيث عرفت دراسة (Iqbal & Mirakhor, 2012)

في حين ينظر (Singh, 2017) إلى الشمول المالي بأنه إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية بأسعار مناسبة تلبي احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، على أن يتم تقديمها بطريقة دقيقة ومستدامة. وهناك تعريف آخر للشمول المالي صدر عن التقرير المشترك بين صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عن عام ٢٠١٧م. والذي يرى أن الشمول المالي هو تمتع الأفراد أو الشركات بما فيهم الأفراد ذوى الدخل المنخفض والشركات الصغيرة باستخدام الحسابات المصرفية وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية المتعددة من ادخار واقتراض ومدفوعات وتأمين وتحويلات... الخ وذلك بجودة عالية وتكلفة مناسبة. (رجب، ٢٠١٨)

أهداف الشمول المالي

يمـــكن تحـــديد أهـــداف الشـــــمول المـــــالي فيمـــا يلـــي:

١-تحـقيق الأهـــداف الإستراتيجـــية الوطـــنية للشـــمول المـــالي

٢-تعـزيز الشـــمول المـــالي باســـتخدام التـقنيات الرقـــمية

٣-توســـيع قـــاعدة الشـــمول المـــالي

٤-المـــوائمة بين الشـــمول المـــالي ومكـافحة غسـل الأمـــوال وتمـويل الإرهـاب:

٥- الالتـــزام بالحـلول العـالمية المســـتقبلية بشـأن الإفصـاحات المـالية المسـتدامة:

أبعاد الشمول المالي

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلي أربعة أبعاد رئيسية وتتمثل في

١-الوصـول للخـدمات الماليـة: ويشـير إلـي القـدرة علـي اسـتخدام الخـدمات الماليـة مـن المؤسسـات الرسـمية حيـث يتطلـب تحديـد مسـتويات الوصـول إلـي تحديـد وتحليـل العوائـق المحتملـة لفـتح واسـتخدام حسـاب مصـرفي مثـل التكلفـة والقـرب مـن نقـاط الخدمات المصرفية

٢-إسـتخدام الخـدمات الماليـة:يشـير بعـد اسـتخدام الخـدمات الماليـة الـي مـدي اسـتخدام العمـلاء للخـدمات الماليةالمقدمـة بواسـط مؤسساسـا القطـاع المصـرفي مـن خـلال تخديـد مـدي اسـتخدام الخـدمات الماليـة الـذي يتطلـب جمـع بيانـات حـول مـدي انتظـام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة

٣-جـودة الخـدمات الماليـة:تعتبـر عمليـة وضـع مؤشـرات لقيـاس بعـد الجـوده هـو تحـدي فـي حـد ذاتـة حيـث أنـة علـي مـدي السـنوات السـابقة انتقـل مفهـوم الشـمول المـالي إلـي جـول أعمـال الـدول الناميـة حيـث كـان لابـد مـن تحسـين الوصـول للخـدمات المالية

متطلبات نجاح الشمول المالي

للبنوك المركزية على مستوى العالم دور رائد في تحقيق مبدأ الشمول المالي لوجود علاقة وثيقة بينه وبين الاستقرار المالي، حيث يقوم البنك المركزي بقيادة عملية تعزيز الشمول المالي في مصر من خلال عدة محاور تتلخص في العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة لتلبية متطلبات الشمول المالي، وتحقيق الحماية المالية للمستهلك لزيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي، بالإضافة إلى تطوير خدمات منتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، إلى جانب الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية،

وذلك من خلال عدة محاور:

- إضافة التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول والتي تضمنت توسيع نطاق مقدمي الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين، وإمكانية تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الروا
- تب، وتحصيل الفواتير، وأيضاً المدفوعات الحكومية.
- إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت والتي قامت بوضع إطار عمل للبنوك للتحكم في تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت حيث تطرقت التعليمات إلى المخاطر المصاحبة للتعاملات البنكية عبر الإنترنت وسبل الحد منها، بالإضافة إلى الضوابط الرقابية الخاصة بتقديم تلك الخدمات وأمن المعلومات، أخذاً في الاعتبار أن إصدار تلك التعليمات يسهم بشكل كبير في الوصول لعدد أكبر من العملاء من مستخدمي الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- أصدر البنك المركزي العديد من التعليمات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كان من أهمها تعليمات فتح الفروع الصغيرة للبنوك والتي صدرت في ديسمبر ٢٠١٤ للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية والتي تحقق للبنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها متضمنة خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع صغيرة جديدة مثل إتاحة التمويل وتطوير محفظة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة

ويطلق على مفهوم التنمية المستدامة العديد من التسميات من أهمها التنمية البشرية، والتنمية المتواصلة، والتنمية التضامنية، والتنمية الشاملة، والتنمية المستمرة، والتنمية المتداعمة، والتنمية القابلة للاستمرار وغيرها، وقد اصطلح على تسميتها التنمية المستدامة

حيث عرفت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٧)

كما يمكن تعريفها بأنها استغلال الموارد الطبيعية بالشكل الذي يحقق التوازن بين التنمية، ومحدودية الموارد الطبيعية، للحفاظ على البيئة، وحق الأجيال الحالية والقادمة في حياة أفضل.

أهمية التنميةالمستدامة

من الاهتمام العالمي الملحوظ بالتنمية المستدامة وبالنظر للأهداف التي تسعي لتحقيقها المجالات التي تعالج مشاكلها وابعادها الانسانية والاجتماعية والاقتصادية يمكن استناج اهمية التنمية المستدامة من خلال النقاط التالية:

شمولية التنمية المستدامة:حيث ان التنمية المستدامة لاتهتم بمجال محدد دون غيره فهي تجد في العمل الانمائي تشابك وتأثير متبادل بين مجالات التنمية المختلفة فالتنمية الاقتصايةلها تأثير علي التنمية الصناعية قدتؤثر سلبا علي المجال البيئي لذا يجب ان تكون العملية التنموية متكاملة ومتوازنة بين المجالات المتعدده للتنمية المستدامة

النظرة البعيدة المستقبلية:من كلمة المستدامة يتوضح أن أهداف التنمية المستدامة لا تستهدف الحاضر فقط علي حساب المستقبل والاجيال القادمة

التشاركية الدولية:من أهم مميزات التنمية المستدامة أن برامجها وخططها التنموية لا تقتصر علي بلد محدد أو قارة بعينها ولا تتعارض مع مصلحة أحد البلدان ولا تتأثر بالخلافات السياسية الدولية فهي خطة عالمية تؤمن بها وتتشارك في تحقيقها جميع البلدان

الحاجة العالمية لحلول التنمية المستدامة:اصبح العالم اليوم وما فيه من مشاكل وعلي كافة الصعد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والغذائية والصحية والسكانية في أمس الحاجة لحلول أنية ومستقبلية لهذه المشاكل فهي تعتبر الحل الامثل لمشاكل العالم

أبعادالتنمية المستدامة

أكد تقرير (Brundtland) عام ١٩٨٧ على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما حدد مؤتمر القمة العالمي للاستدامة المنعقد في جوهانسبورغ عام ٢٠٠٢ الأبعاد الرئيسية للاستدامة بثلاثة أبعاد وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي وأكدت على هذه الأبعاد الإرشادات الصادرة من قبل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وذلك على النحو الآتي: (حنان عبد الخضر، ٢٠١١)

١- البعد الاقتصادي:

يتعلق البعد الاقتصادي للاستدامة بتأثيرات المنشأة على الظروف الاقتصادية لأصحاب المصلحة فيها وعلى الأنظمة الاقتصادية على المستوى المحلي والمستوى الوطني والمستوى العالمي. ويهدف هذا البعد إلى توضيح تدفق رأس المال بين مختلف أصحاب المصلحة، والآثار الاقتصادية الرئيسية للمنشأة على المجتمع بأسره، وأشار الصاوي إن هذا البعد يهدف إلى تحسين مستوى رفاهية الإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد النادرة المتاحة ويغطي البعد الاقتصادي الآثار الاقتصادية غير المباشرة، والتواجد السوقي، الأداء الاقتصادي.

١- البعد البيئي:

يتعلق البعد البيئي للاستدامة بأثر المنشأة على الأنظمة الطبيعية الحية وغير الحية، وتشمل الأرض والهواء والمياه والأنظمة البيئية، ويهدف هذا البعد إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وليس فقط توفيرها لأنها ليست ملكا لجيل معين بل هي ملكا لكل الأجيال، فضلا عن حماية وسلامة الأنظمة البيئية (الأرض والماء والهواء) من التلوث.(عراف لقمان، ٢٠١٢)

ويغطي البعد البيئي الآثار المتعلقة بالمدخلات مثل (الطاقة والمياه) والمخرجات مثل (الإنبعاثات والنفايات السائلة والصلبة)، وبالإضافة إلى ذلك، فهي تغطي التنوع البيولوجي، والنقل والآثار المتعلقة والخدمة، بالإضافة إلى الامتثال البيئي والنفقات البيئية.

٢- البعد الاجتماعي:

يتعلق البعد الاجتماعي للاستدامة بالآثار التي تسببها المنشأة للأنظمة الاجتماعية التي تعمل داخلها. ويهدف هذا البعد إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية، وإيصال الخدمات الاجتماعية، كالصحة والتعليم إلى من يحتاجها، والقضاء على الفقر والبطالة وتنمية الثقافات والعلاقات بين المنشأة وأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين. Serpil, Senal,201

ثالثاً: حـــدود البحـــث

فإن حدود البحث يمكن أن تتمثل في النواحى التالية:

الحدود المكانية للبحث: يقتصر البحث على بنوك القطاع العام(البنك الاهلي.بنك القاهرة.بنك مصر)

الحدود الزمنية للبحث: يركز البحث على التعرف على دراسة البيانات الأولية الخاصة في الخمس سنوات الأخيرة التي تنتهي لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠

رابعاً: متغيرات البحث

يوضح الشكل رقم (١/١) نموذج الدراسة والذي يبين وجود متغيرين،الأول مستقل والمتضمن **"الشمول المالي "**والثانى تابع وهو **" التنمية المستدامة"**.

إذ يتكون المتغير المستقل **" الشمول المالي"**من أربعة أبعاد وهي (حماية المدخرات، التنمية الاجتماعية، التنمية البشرية، توفير الخدمات المصرفية) أما المتغير التابع**" اهداف التنمية المستدامة"**، فيتضمن ثلاث متغيرات هى (الاداء البيئي، الاداء الاجتماعي ، الاداء الاقتصادي).

نموذج الدراسة (١)

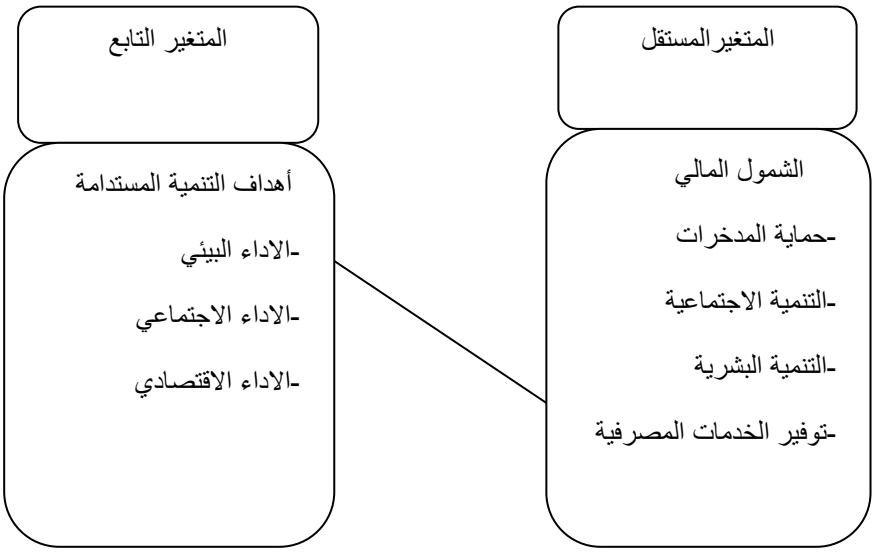

المصدر : اعداد الباحثة

خامساً: الدراســة الإستطلاعيــة

قامت الباحثة بعمل دراسة استطلاعية ميدانية من خلال اجراء مجموعه من المقابلات مع عدد من الموظيفين العاملين بالبنوك محل الدراسة وتوصلت الي مجموعة من النتائج الأولية التي تساعد في تشخيص المشكلة وصياغة الفروض وتتمثل أهم هذه النتائج في الأتي:

١- تتفق أراء نسبة كبير من العاملين بأن البنك لم يتبنى فكرة الشمول المالي لعدم توافر الإمكانيات المادية والمعنوية.
٢- يرى نسبة ٧٠٪ من العاملين بأن إدارة البنك لم تتيح التمويل لشريحة كبيرة من الطبقة السكانية لعدم توافر التمويل من قبل البنك لهذه الطبقة.
٣- اختلفت أراء العاملين حول رؤية البنوك في ضم كافة الشرائح إلى الاقتصاد الرسمي.
٤- جاءت نسبة بسيطة جداً تمثل ٢٠٪ من إجابات أفراد العينة توفير النظام المالي المعلومات الكافية عن الاستثمار الفعلي في المجتمع وعدم القدرة على توفير تلك المدخرات إلى الفرص الاستثمارية الجيدة.
٥- من خلال إجابات أفراد العينة اتضح أن الشمول المالي يساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمحدودي الدخل.
٦- يوجد اختلاف في آراء مفردات العينة حول اهتمام البنك بالجانب البيئي وحسن استغلال الموارد .

من خلال الدراسة الاستطلاعية بشقيها المكتبي والميداني توصلت الباحثة إلى مجموعة من جوانب الضعف والقصور التي يمكن من خلالها تحديد ظواهر المشكلة ويمكن إيجازها على النحو التالي:

١- عدم توافر الإمكانيات المادية والمعنوية لتطبيق فكرة الشمول المالي في البنوك المصرية.
٢- عدم توافر المعلومات الكافية عن الاستثمار الفعلي في المجتمع
٣- عدم اهتمام قطاع البنوك بالجانب الاجتماعي والبيئي بالشكل الأمثل

سادساً: فروض البحث

في إطار الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية التى قامت بها الباحثة وفي ضوء مشكلة البحث تم وضع الفروض التالية:

الفرض الاول:

توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المستقصى منهم طبقاً لخصائصهم الديموجرافية حول دور "االشمول المالي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة" في تحقيق "اهداف التنمية المستدامة" في بنوك القطاع العام

الفرض الثاني:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وينبثق من هذا الفرض الرئيسي عدة فروض فرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الشمول المالي وتحقيق أهداف البعد البيئي.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الشمول المالي وتحقيق أهداف البعد الاجتماعي.

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الشمول المالي وتحقيق أهداف البعدالاقتصادي.

سابعاً: المعالجة الإحصائية المستخدمة

تم تصميم نموذج ليكرت الخماسي وتوزيعة وتم جمع وتحليل ووصف البيانات إحصائياً من خلال التوزيع التكراري والنسبي وبعض المقاييس الوصفية كالوسط الحسابي ومعامل الاختلاف وقياس مقدار الاعتمادية من خلال مقياس الفا كرونباخ(cronbach Alpha) لقياس ثبات وصدق محتوي استبيان الدراسة، والاتساق الداخلي Internal consistency, ثم تحديد إجراءات وأساليب التحليل الاحصائي التي اتبعتها الباحثة في كل من الاحصاء الوصفي، التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية المرجحة، الانحراف المعياري والاهمية النسبية والترتيب وذلك لتحديد سمات عينة الدراسة،الاحصاء التحليلي متمثل في استخدام معامل ارتباط بيرسون(pearson correlation)وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد

(Stepwise multiple regression and simple linear regression)لقياس قوة واتجاة ابعاد الشمول المالي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وايضا تم استخدام اختبار تحليل التباين مثحاحادي الاتجاة لقياس مدي الفروقوفقا لمتغيرات (العمر المؤهل الدراسي عدد سنوات الخبره المهنية المسمي الوظيفي)نحو ابعاد دور الشمول المالي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

الانحدار التدريجي المتعدد لترتيب معنوية أبعاد الشمول المالي حسب درجة التأثير على أبعاد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالبنوك محل الدراسة

ـجدول رقم (٣٠)

الأبعاد المستقلة (أبعاد الشمول المالي	Beta	قيم "ت"	مستوي الدلالة	قيمة F	معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	R	R^2
الجزء الثابت	١,٠٨٠	6.043	**0.001	68.761	**0.01	0.788	%62.1
١- البعد الاجتماعي	0.415	5.391	**0.001				
٢- البعد الاقتصادي	0.432	5.493	**0.01				
٣- البعد البيئي	٠,٣٨٤	٤,١٣٩	**0.01				

**دالة عند 0.01

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

من الجدول السابق يتضح:

١ – معامل ارتباط (R)

- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين **"أبعاد الشمول المالي "** وبين **" تحقيق أهداف التنمية المستدامة"** ، حيث بلغ معامل الارتباط (0.788) بمستوى معنوية أقل من (0.01).

٢ – معامل التحديد (R^2)

نجد أن المتغيرات المستقلة لإجمالي أبعاد (**الشمول المالي**)، تفسر (62.1%) من التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل فى **" تحقيق أهداف التنمية المستدامة "**، وباقي النسبة ربما يرجع إلى إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٣– اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة لأبعاد **الشمول المالي** ، والمتمثلة فى أهم العناصر تأثيرًا وهو بعد **" البعد الاقتصادي " حيث يعتبر أكثر بعد لمتغير الشمول المالي** تأثيرًا على بعد **تحقيق أهداف التنمية المستدامة** يليه (**البعد الاجتماعي**)، ثم (**البعد الاستراتيجي**) حيث بلغت قيم (t) على الترتيب (٥,٤٩٣)، (٥,٣٩١)، (٤,١٣٩) عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

-بمعنى التأثير الفعال لمعظم أبعاد (**الشمول المالي**) ولكن هذه التأثيرات متفاوتة على (**تحقيق أهداف التنمية المستدامة**) وأكثرهم تأثيرًا **البعد الاقتصادي**.

٤ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (٦٨,٧٦١) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على **تحقيق أهداف التنمية المستدامة**.

٥ – معادلة النموذج:

تحقيق أهداف التنمية المستدامة = 1.080+ 0.415 البعد الاجتماعي + 0.432 البعد الاقتصادي + 0.384 البعد الاستراتيجي

الاستنتاج: من خلال قيم معاملات الانحدار (البيتا) (β)

-يمكن ترتيب أهم أبعاد المتغير المستقل (الشمول المالي) تأثرًا على المتغير التابع (تحقيق أهداف التنمية المستدامة) كالآتي: (البعد الاقتصادي)، (البعد الاجتماعي)، (البعد الاستراتيجي)، وذلك من خلال قيم البيتا (β)، التى بلغت على الترتيب (0.432)، (0.415)، (0.384).

ثامناً: النتائج والتوصيات

وباختبار صحة فرضيات الدراسة استنتجت الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

١- . توفير خبراء ومختصين في مجال بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي وتطبيقها لمساعدة البنوك المركزية والهيئات الإشرافية في تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية.
٢- الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي.
٣- اعتماد المعايير والممارسات الدولية الفضلي كأساس منهجي لعملية البناء
٤- امكانية انجاز وتحقيق الشمول المالي علي مراحل عدة وخلال فترات زمنية متعددة.
٥- توفير آليات لقياس الإنجاز والإنحراف عن خطة بناء الاستراتيجية لتعديل وتصويب الإنحراف.
٦- توفير قيادة فاعلة وداعمة لإنجاز عملية بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وفقا لخطة العمل الموضوعة.
٧- التوسع في تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية والتي يمكن من خلالها جذب شريحة كبيرة تمثل اقتصادا غير رسميا يقوم بتداول كميات كبيرة من النفوذ خارج الجهاز المصرفي ممثل في الباعة الجائلين وأصحاب المهن الحرفية وتعد شهادة أمان نموذج يحتذي به في جذب قطاع كبير من هؤلاء.
٨- الاشتراط علي المصارف تقديم عروض لفتح حساب برسوم منخفضة أو زهيدة للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل والمناطق الريفية والمستبعدة لإتحاحة الفرصة لهم للحصول علي الخدمات المالية والمصرفية المختلفة لتحقيق أهداف الشمول المالي.
٩- اجراء مسح شامل علي مستوي المحافظات عن مؤشرات قياس الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير قاعدة أساس لمستوي الشمول المالي للمشروعات ومعرفة المعقوات، لغرض توفير قاعدة بيانات من أجل البحث وتطوير المؤشرات، كما يساعد صانعي القرار في رسم وضع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتثقيف المالي.
١٠-توفير خبراء ومختصين في مجال بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي وتطبيقها لمساعدة البنوك المركزية والهيئات الإشرافية في تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية.
١١-الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي.
١٢-اعتماد المعايير والممارسات الدولية الفضلي كأساس منهجي لعملية البناء
١٣-امكانية انجاز وتحقيق الشمول المالي علي مراحل عدة وخلال فترات زمنية متعددة.
١٤-توفير آليات لقياس الإنجاز والإنحراف عن خطة بناء الاستراتيجية لتعديل وتصويب الإنحراف.
توفير قيادة فاعلة وداعمة لإنجاز عملية بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وفقا لخطة العمل الموضوعة

كما قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات منها:

١٥-. توفير خبراء ومختصين في مجال بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي وتطبيقها لمساعدة البنوك المركزية والهيئات الإشرافية في تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية.
١٦-الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي.
١٧-اعتماد المعايير والممارسات الدولية الفضلي كأساس منهجي لعملية البناء
١٨-امكانية انجاز وتحقيق الشمول المالي علي مراحل عد
١٩-ة وخلال فترات زمنية متعددة.
٢٠-توفير آليات لقياس الإنجاز والإنحراف عن خطة بناء الاستراتيجية لتعديل وتصويب الإنحراف.
٢١-توفير قيادة فاعلة وداعمة لإنجاز عملية بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وفقا لخطة العمل الموضوعة.

٢٢-التوسع في تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية والتي يمكن من خلالها جذب شريحة كبيرة تمثل اقتصادا غير رسميا يقوم بتداول كميات كبيرة من النفوذ خارج الجهاز المصرفي ممثل في الباعة الجائلين وأصحاب المهن الحرفية وتعد شهادة أمان نموذج يحتذي به في جذب قطاع كبير من هؤلاء.

٢٣-الاشتراط علي المصارف تقديم عروض لفتح حساب برسوم منخفضة أو زهيدة للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل والمناطق الريفية والمستبعدة لإتحاحة الفرصة لهم للحصول علي الخدمات المالية والمصرفية المختلفة لتحقيق أهداف الشمول المالي.

٢٤-اجراء مسح شامل علي مستوي المحافظات عن مؤشرات قياس الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير قاعدة أساس لمستوي الشمول المالي للمشروعات ومعرفة المعقوات، لغرض توفير قاعدة بيانات من أجل البحث وتطوير المؤشرات، كما يساعد صانعي القرار في رسم وضع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتثقيف المالي.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

(١) رئاسة مجلس الوزراء (٢٠١٥): استراتيجية التنمية المستدامة ، مصر ٢٠٣٠، تارخي الاطلاع ١٠ مايو ٢٠١٨، الموقع الالكتروني .http://www.iasj.net١٩.

(٢)نوفل، صبري، (٢٠١٨): الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٦٦٧، ص ١٧-١٩. إتحاد هيئة الأوراق المالية العربية، الخطة الاستراتيجية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية ٢٠١٦-٢٠٢٠، دبي ، ص١٨

(٣)اعراف لقمان اللاوند، نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية المتكامل ودورة في توفير متطلبات قياس التنمية المستدامة في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد السنة ٣٥، العدد ٩٣، جمهورية العراق، ٢٠١٢

(٤)حسين عبد العال سالم، المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة تحد جديد للمعدين والمراجعين في ضوء مبادرة الحكومة: مع دراسة ميدانية، الفكر المحاسبي، مصر، المجلد ٢١، العدد ٢، ٢٠١٧.

(٥)حنان عبد الخضر، واقع متطلبات التنمية المستدامة في العراق، ارث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٢١، المجلد ١، جامعة الكوفة، جمهورية العراق، ٢٠١١.

المراجع الأجنبية :-

1- T. Arun, R. Kamath, Financial inclusion (2015): Policies and practices, IIMB Management Review, Volume. 27, p 267

2- H. T. Williams, A. J. Adegoke, A. Dare, ROLE OF FINANCIAL INCLUSION IN ECONOMIC GROWTH AND POVERTY REDUCTION IN A DEVELOPING ECONOMY, Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), Volume 7, Issue 5, May 2017, p. 265.

3- A. Damodaran, Financial Inclusion: Issues and Challenges, AKGEC INTERNATIONAL JOURNAL OF TECHNOLOGY, Volume 4, No. 2, December 2013, p 55.

4- S. Chinnathambi, T. Ramachandran, Financial Inclusion - A Study on Small and Marginal Farmer In Theni District, International Journal of Applied Engineering Research, Volume 10, Number 9, 2015, p. 23087.

5- A. D. Kunt, L. Klapper, D. Singer, S. Ansar, J. Hess, The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, The World Bank, 2018, p. 2.

6- A. T. Odeleye, M. O. Olusoji, FINANCIAL INCLUSION AND INCLUSIVE GROWTH IN NIGERIA, Conference: ATTAINING INCLUSIVE GROWTH IN NIGERIA: CHALLENGES AND PROSPECTS, At Abuja, Nigeria, March 2016, p. 5